

تأثير السياسات النفطية على العلاقات الصينية - الهندية

إعداد: الباحث / حسين محمد جواد | الجمهورية اللبنانية
العلاقات الدولية والسياسية والدبلوماسية / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: Jawad-h62@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-4037-5259>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.35>

إشراف: الأستاذ الدكتور / علي أحمد خليفة / الجامعة اللبنانية

تاريخ النشر: 2025/12/15	تاريخ القبول: 2025/12/14	تاريخ الاستلام: 2025/12/10
-------------------------	--------------------------	----------------------------

للاقتباس: جواد، حسين محمد، تأثير السياسات النفطية على العلاقات الصينية - الهندية، إشراف أ.د. علي أحمد خليفة، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثامن، العدد 24، السنة 2، 2025، ص-ص: 755-788
<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.35>

المُلخَص

تتناول هذه الدراسة الصعود الهندي في إطار التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية الآسيوية، مع التركيز على ديناميات التنافس والتعاون بين الهند والصين في مجال الطاقة. سعى الفصل الأول إلى تحليل طبيعة العلاقات الصينية-الهندية في ظل التحولات البنوية في النظام الدولي، حيث يعالج المبحث الأول تطور هذه العلاقات وما تتسم به من تداخل بين منطقتي التنافس الإستراتيجي ومتطلبات التعاون البراغماتي، في حين تم تخصيص المبحث الثاني لدراسة سباق الصين والهند نحو مصادر الطاقة في الخارج، باعتباره أحد المحددات الأساسية لسلوكهما الخارجي.

بيّنت الدراسة في الفصل الثاني إشكالية أمن الطاقة من خلال مقارنة السياسات الخارجية لكل من الصين والهند، ومن خلال المساعي للاستحواذ والهيمنة على المنطقة الإقليمية، وقد ركز المبحث الأول على إستراتيجيات تأمين طرق نقل الطاقة البحرية، ولا سيما في المحيط الهندي، باعتباره مجالاً حيويًا للتنافس الجيوسراتيجي بين القوتين، والذي اكتسب أهميته كمر أساسى لنقل الموارد النفطية. في حين يعالج المبحث الثاني سياسات التسابق الصيني- الهندي للوصول إلى مصادر الطاقة، وانعكاساتها على موازين القوى الإقليمية ومستقبل الاستقرار في آسيا.

الكلمات المفتاحية: السياسات النفطية، أمن الطاقة، العلاقات الصينية-الهندية.

The impact of oil policies on Sino-Indian relations

Author: Hussein Mohamad JAWAD | Lebanese Republic

International relations, politics and diplomacy / Islamic University of Lebanon

E-mail: Jawad-h62@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-4037-5259>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.35>

Superviser: Prof. Dr. / Ali Ahmed Khalifa / Lebanese University

Received : 10/12/2025

Accepted : 14/12/2025

Published : 15/12/2025

Cite this article as: Jawad, Hussein Mohamad, *The impact of oil policies on Sino-Indian relations*, Superviser by Prof. Dr. Ali Ahmed Khalifa, *ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research*, vol 8, issue 24, 2025, pp. 755-788. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.24.35>

Abstract

This study examines India's rise within the framework of Asian geopolitical and geo-economic interactions, focusing on the dynamics of competition and cooperation between India and China in the energy sector. The first chapter sought to analyze the nature of Sino-Indian relations in light of structural transformations in the international system, with the first section addressing the development of these relations and their characteristic overlap between the logic of strategic competition and the requirements of pragmatic cooperation. The second requirement was dedicated to studying the race between China and India for energy sources abroad, as one of the key determinants of their external behavior. The study in the second chapter highlighted the problem of energy security through an approach to the foreign policies of both China and India, and through the efforts to acquire and dominate the regional area. The first requirement focused on strategies to secure maritime energy transport routes, particularly in the Indian Ocean, a vital arena for geostrategic competition between the two powers, and which has gained importance as a key transit route for oil resources. The second requirement addresses the Sino-Indian race for access to energy resources and its implications for regional power balances and the future of stability in Asia.

Keywords: Oil policies, energy security, Sino-Indian relations.

المقدمة

تعتبر العلاقات الصينية - الهندية من أهم العلاقات الثنائية على مستوى قارة آسيا والعالم على حد سواء، حيث تأتي هذه الأهمية بسبب النقاء المصالح بين البلدين، فهما يشتركان بمصالح ضمن مجموعة دول «بريكس» الاقتصادية ومنظمة شنغهاي للتعاون، إضافة إلى كونهما دولتي جوار جغرافي، والأهم من كل ذلك تعد الهند من الدول التي لها ثقل إستراتيجي وسياسي واقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي، وبوصفها دولة تمتلك الأسلحة النووية ولها موقع جيوسراتيجي مهم يربط بحر العرب من جهة وخليج البنغال من جهة أخرى، إذ تضيف هذه الميزة الجيوسراتيجية أهمية إضافية إذا ما تم استثمارها من قبل الجانب الصيني، فإن الأخير يمكن له أن يصل إلى مياه الشرق الأوسط (مصادر الطاقة وإمداداتها) عبر البوابة الهندية دون المرور بالطرق البحرية التقليدية القريبة من إقليم جنوب شرق آسيا وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي.

يتميز بحر الصين الجنوبي بوجود نزاعات بحرية بين أطرافه وتزايد النفوذ الأمريكي فيه، وبالتالي يكمن التفكير الإستراتيجي الصيني في أن طرق إمدادات الطاقة عبر جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي يمثل خطراً محدقاً بها، لذا فإن توطيد وتوثيق العلاقات الصينية مع دول جنوب شرق آسيا وخاصة مع الهند ستكون مفتاح البوابة المتقدمة لضمان إمدادات الطاقة واختصار الطريق البحري من بحر العرب إلى الهند وعن طريق الأنابيب أو النقل البري باتجاه الأراضي الصينية.⁽¹⁾

سعت الصين إلى حل المشكلات الإقليمية مع الهند دون التنازل عن الأراضي الهندية تحت سيطرتها. وذلك من خلال عقد صفقة إقليمية مع الهند، تعترف الصين بموجبها بضم الهند لإقليم سيكيم، مقابل اعتراف الهند بأن التبت جزء من الصين. غير أن الولايات المتحدة تعمد إلى تقريب الهند لها بشكل أو بآخر، في محاولة منها لمواجهة الصين. غير أن الأمر لا يمكن أن يمضي على هذا النحو، ذلك أن الصين تعي جيداً المخططات الأميركية، ولهذا فإنها تتسج خيوطها وتنسق خطوطها لا مع دول آسيا فحسب، ولكن مع بقية القوى الصاعدة اقتصادياً تحديداً، كما يتجلى الأمر في حال (+BRICS) بنوع خاص. وقد أخذت الهند تسارع الخطى في اللحاق بالصين في الطلب المتزايد على النفط، لتصبحا أكبر دولتين تعداداً في السكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتسابقان بعضهما بعضاً إضافة إلى شركات الطاقة العالمية في إيجاد موطئ قدم في حقول النفط والغاز الطبيعي الممتدة في جميع أنحاء العالم.

تتطلب هذه الدراسة من حقيقة أن النفط يشكل اليوم عصب الاقتصاد العالمي، وعاملاً رئيسياً قد

(1) مردان باهر، العلاقات الصينية/الهندية، بكين 2014. منشور على الموقع الإلكتروني، <http://www.ac-6003445/edu.ademia> تاريخ الزيارة 2024/2/30

يدفع نحو التعاون أو المنافسة بين الدول المستهلكة الكبرى، وعلى رأسها الصين والهند. ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال الآتي: « ما طبيعة العلاقات الصينية-الهندية في ظل السياسات الإستراتيجية النفطية، وكيف تسهم تلك السياسات في تشكيل مسار التنافس أو التعاون بين البلدين على المستويين الإقليمي والدولي؟ » وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التي تطرحها هذه الإشكالية وأهمها:

1. ما أبرز المحددات التي توجه السياسة النفطية لكل من الصين والهند؟
2. ما طبيعة التفاعلات الاقتصادية والسياسية بين البلدين في مجال الطاقة؟
3. هل يشكل النفط عاملاً لتعزيز التعاون بينهما أم أنه مجال لتصاعد التنافس الإستراتيجي؟
4. كيف تؤثر القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة، في مسارات التنافس أو التعاون النفطي بين الصين والهند؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- 1) أهمية الصين والهند كقوتين صاعدتين تؤثران بشكل مباشر في أسواق الطاقة العالمية.
- 2) الطابع الحساس للإستراتيجية النفطية بوصفها محورياً مؤثراً في سياسات الدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل متزايد على الاستيراد.
- 3) قلة الدراسات العربية المتخصصة التي تتناول العلاقات الصينية-الهندية من زاوية أمن الطاقة.
- 4) أهمية فهم التفاعل بين التنافس والتعاون في العلاقات بين دولتين تمثلان مركز ثقل اقتصادي وسياسي في آسيا والعالم.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى الإشكالية السابقة، يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- 1- تسهم الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة لدى الصين والهند في تعزيز التنافس بينهما على المصادر العالمية للنفط والغاز.
- 2- يُعد العامل الجيوسياسي، خصوصاً موقع الهند واتجاهات النفوذ الأمريكي، متغيراً مؤثراً في طبيعة العلاقات النفطية بين البلدين.
- 3- على الرغم من وجود التنافس، فإن كلا الطرفين قد يلجآن إلى التعاون البراغماتي في مشاريع

الطاقة المشتركة لضمان أمنهما الطاقوي.

4- التقارب الاقتصادي في إطار (+BRICS) يشكل عاملاً مسانداً للحد من التوترات وفتح مسارات للتنسيق في مجال الطاقة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، أبرزها:

1. المنهج الوصفي-التحليلي: لعرض حقائق العلاقات الصينية-الهندية وتحليل المعطيات المتعلقة بسياساتهما النفطية وتفاعلاتهما الثنائية.

2. المنهج الجيوسياسي: لتفسير تأثير الموقع الجغرافي وعوامل القوة والبيئة الإقليمية في رسم مسارات التنافس أو التعاون بين البلدين.

3. منهج تحليل النظم الدولية: لفهم دور القوى الدولية والمؤسسات الاقتصادية مثل مجموعة +BRICS وتأثيرها في ديناميكية العلاقات النفطية بين الطرفين.

4. المنهج المقارن: عبر مقارنة استراتيجيات الطاقة لدى الصين والهند وتحديد نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما.

وبالاعتماد على هذه المناهج، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة وعميقة لطبيعة العلاقات الصينية-الهندية ضمن إطار الإستراتيجية النفطية.

تقسيم الدراسة:

يقسم البحث في هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وكل فصل إلى مبحثين فإلخاتمة.

في الفصل الأول: سوف نعالج الصعود الهندي والسباق مع الصين نحو مصادر الطاقة حيث يتضمن المبحث الأول العلاقات الصينية - الهندية التي تتخذ أشكالاً من التنافس حيناً والتعاون حيناً آخر، وفي المبحث الثاني سنستعرض التسابق بين الصين والهند للوصول إلى مصادر الطاقة.

في الفصل الثاني: سوف نستعرض أمن الطاقة من خلال السياسات الخارجية لكل من الصين والهند، حيث أننا في المبحث الأول سنستعرض تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي، أما في المبحث الثاني فسنعالج سياسات التسابق بين الصين والهند للوصول إلى مصادر الطاقة.

الفصل الأول: الصعود الهندي والسباق مع الصين نحو مصادر الطاقة

شكل الصعود الاقتصادي للصين، تهديداً إلى جانب التهديدات العسكرية لدى القادة والاقتصاديين الهنود، وهو ما عبر عنه أحد أبرز رجال الصناعة الهنود راتان تاتا بقوله: « أن الصين في سبيلها حقاً إلى أن تغرقنا ما لم نفعل شيئاً، حيث أن كل شيء يباع في الهند، سرعان ما يكون مصنوعاً في الصين». أما كمال ناث، وزير التجارة الهندي في حكومة مانموهان سنج (2005-2010)، فأوضح أن الهند بحاجة إلى دراسة مصادر قوة الصين وبنائها، وفقاً لنموذجها الخاص. وفي معرض آخر، يقول: « إذا كانت الصين تفوز في سرعة العدو لأنها سلطة ديكتاتورية، فإن الهند سوف تفوز في القدرة على التحمل والوصول إلى نهاية الماراثون»⁽¹⁾.

يكتسب الأمر المزيد من الأهمية نسبة لاستمرار تصاعد حجم الاستهلاك من النفط. ولقد قفزت واردات النفط الصينية بمعدلات مرتفعة خلال العقدتين السابقتين تجاوز فيها الطلب الصيني على الطلب الياباني. والآن فإن الهند باتت تتسابق مع الصين في المنافسة على موارد الطاقة بعد أن شهد كلا الاقتصادين طفرة هائلة في نفس الوقت الذي أصبح فيه إنتاجهما النفطي في الداخل يشهد التراجع والانخفاض. والآن فقد أصبحت الصين الدولة الوحيدة التي تقف خلف الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة استهلاك الطاقة بينما تحركت الهند لتحتل المرتبة الرابعة خلف روسيا.⁽²⁾

المبحث الأول: التنافس والتعاون في العلاقات الصينية - الهندية

تعد كل من الصين والهند قوى إقليمية ذات حدود متجاورة، فهما دولتان تستوفيان معايير القوى الإقليمية من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية الكبيرة نسبياً، وتتناسب كلاهما مع معايير القوى الإقليمية الصاعدة، وتسعيان إلى تحديد مناطق نفوذ كل منهما من خلال تطلعات الهيمنة ولكن في الوقت نفسه تمتلكان حدوداً متجاورة ويمكن تعريف علاقتهما على أنها مزيجاً من علاقات التعاون والتنافس على الرغم من تعدد مجالات التعاون بينهما وخاصة الاقتصادية.

تعد العلاقات الصينية الهندية تركيبة فريدة من العلاقات فإنه في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات بين الصين والهند في السنوات الأخيرة خاصة في المجال الاقتصادي إلا أن الطابع التنافسي غلب على هذه العلاقات في باقي المجالات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي وبالنسبة إلى المستوى الإقليمي بالتحديد فلا يوجد مكان فيه المعضلة الأمنية بين البلدين أكثر مما هو عليه في إقليم جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وسط سعي كل منهما لبسط السيطرة والهيمنة على النظام

(1) عبد العال عبد الرحمن، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، السياسة الدولية، العدد (183)، المجلد (46)، يناير، 2011، ص 110.

(2) بدون كاتب، التنين الصيني والفيل الهندي والسباق على موارد الطاقة، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني: <https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/10110> % تاريخ الزيارة 2024/4/24.

الإقليمي لهذه المنطقة. (1)

هل تتجح الهند في المنافسة مع الصين أم أن هناك حدوداً معينة لا يمكن تجاوزها، خوفاً أو حرصاً على الاستقرار الهش، إن جاز التعبير بين الجانبين، ودرءاً لمواجهة تقطع الطريق على التنمية المهمة للدولتين الكبيرتين، وخوفاً من أن يتطور المشهد إلى صراع عسكري؟ إن وجود الحدود التي تتجاوز ثلاثة آلاف كيلومتر بين الصين والهند، يفرض مراجعة مدققة ومحققة لأي خطوات تمضي فيها نيودلهي، ويمكنها أن تؤثر في أوضاع الصين الإستراتيجية، لا سيما أن بكين تشعر بأن طوقاً موالياً لواشنطن يضرب من حولها. (2)

تزدهر التجارة بين البلدين حتى في ظل وجود تضارب في المصالح السياسية، إذ تعد كل من الصين والهند من بين أكبر الاقتصادات في العالم بمتوسط معدلات نمو 10.2% في الصين و7.2% في الهند. كما أن التجارة بين الصين والهند تنمو بشكل أسرع بكثير من تجارة الصين مع الدول الأخرى، وبحلول العام 2025 من المحتمل أن تكون الصين أكبر اقتصاد في العالم والهند ثالث أو رابع أكبر هذه الاقتصادات. وقد نمت التجارة الثنائية بين الصين والهند بمعدل ثانوي قدره 30% وارتفع في الوقت الحالي إلى حوالي 70 مليار دولار. (3)

من جهة ثانية تسلم الهند بأن الصين ستبرز قريباً كأكبر اقتصاد في العالم وتسلم الصين بأنها لا تستطيع منع الهند من أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلال 10 أو 15 عاماً، وينظر كل طرف إلى الآخر على أنه واحد من أكبر وأسرع الأسواق ووجهات الاستثمار لشركاته.

وبإمكان الهند الاستفادة من قوة الصين في المعدات والتجهيزات مثل إنشاء البنية التحتية الخاصة بتطوير قطاع التصنيع، ومن ناحية أخرى يمكن لقوة الهند في البرمجيات أن تساعد الشركات الصينية على أن تصبح أكثر كفاءة وتنافسية. (4)

إذا تمكنت الصين والهند من تحسين طبيعة وشكل العلاقة بينهما، فإن منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا ستظهر بأكملها بوصفها كتلة تجارية، وفي هذه الكتلة التجارية ستكون الصين والهند اقتصادين

(1) محمد منى هاني، تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الأمني الإقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الحيزة، مصر، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 50، العدد 2، 2023، ص 355 - ص 356.

(2) بدون كاتب، سباق عمالقة بين التين الصيني والفيل الهندي، مقالة منشورة بتاريخ: 27 سبتمبر 2023 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.independentarabia.com/node2024/4/18/499161/> % تاريخ الزيارة:

(3) بدون كاتب، مقالة: معلومات مهمة عن العلاقات الاقتصادية بين الصين والهند، نشرت بتاريخ: 14/7/2020 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id.2024/4/18.1390840/> تاريخ الزيارة:

(4) محمد منى هاني، مسار العلاقات الصينية الهندية بعد عام (2013) - الفرص والتحديات، مجلة العلوم السياسية، العدد 64، القاهرة، كانون الأول 2022، ص 30 - 31.

كبيرين في المنطقة، ما سيزيد من التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.⁽¹⁾

تميزت التبادلات التجارية الصينية/الهندية، بنموها السريع في السنوات القليلة الماضية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، وقد تم الاتفاق بين الصين والهند على رفع حجم التبادل التجاري بينهما ليصل إلى مائة مليار دولار بحلول عام 2015 فضلاً عن اتفاق الطرفين على زيادة حجم الصادرات الهندية إلى الصين وذلك لتقليص العجز التجاري للهند، أما بالنسبة لحجم الاستثمار بين البلدين فقد وصل إلى 60,13 مليار دولار عام 2013.⁽²⁾

حسب بيانات وزارة البترول والغاز الطبيعي الهندية، فقد ارتفع استهلاك البلاد من النفط إلى المستوى القياسي 231 مليون طن في 2023، مقارنة مع 219 مليون طن في 2022. قامت الهند (عام 2023) باستيراد نحو 70% من احتياجاتها من النفط الخام ومشتقاته من مختلف المصادر عبر العالم، وارتفع نصيب الهند من الاستهلاك العالمي للنفط بالفعل، وتوقعت «أوبك» في أحدث رؤية سنوية عام 2023 أن الهند ستكون محرك نمو الطلب على النفط حتى عام 2045، ومن المتوقع أن تضيف 6.6 مليون برميل يومياً إلى الطلب على النفط خلال تلك الفترة، تشير «إس أند بي جلوبال» إلى أن الهند تستورد 85% من احتياجاتها من النفط الخام، وتحصل عليها بشكل رئيسي من الشرق الأوسط وروسيا.⁽³⁾

تنافست الصين والهند، من جانب آخر، على أصول الطاقة في كل من أنغولا والإكوادور وكازاخستان وميانمار، حيث كان الفوز في كل هذه الحالات من نصيب الصين، ليس بتقديم العرض الأعلى فحسب، بل أن الصين اتبعت أسلوباً أكثر إستراتيجية وشمولية يضيف الحوافز المالية إلى المعونات، ومشروعات البنية التحتية، والحوافز الدبلوماسية، وصفقات الأسلحة. وفي العديد من الحالات، نتج من عدم قدرة الهند على استيعاب الأهمية المتزايدة للجوانب غير التجارية لصفقات الطاقة هزيمتها وتفوق الصين في المنافسة.⁽⁴⁾

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين والهند تطوراً في مجال الطاقة، حيث يتعاون البلدان في تطوير حقل «ياها فاران» الإيراني، حيث تبلغ نسبة حصة الهند 2% والصين 5%، ومع بروز منافسة صينية هندية على شراء الأصول في شركة (Yukos) الروسية، فإن تعاوناً هندياً روسياً

(1) محمد منى هاني، تداعيات التنافس الصيني الهندي...، المصدر السابق، ص 364.

(2) سليم محمد السيد، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسة الدولية، العدد (183)، السنة (47)، المجلد (46)، يناير، 2011، ص 54.

(3) بدون كاتب، مقالة بعنوان: هل يمكن أن تصبح الهند أكبر محرك للطلب العالمي على النفط بدلاً من الصين؟ على الموقع الإلكتروني:

https://www.argaam.com/ar/article/articleDetail/id،2024/01/26/1700639/ نشرت بتاريخ: تاريخ الزيارة: 2024/3/30

(4) باجبايي شايتيج، مصدر سبق ذكره، ص 123.

وصينياً في مجال الطاقة يمكن أن يدعم بشكل قوي مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.⁽¹⁾

بالرغم من أن الصين والهند بلدان متنافسان، فقد أصبحت الصين فعلاً مصنع العالم، بينما تحولت الهند بالترتيب إلى مختبر العالم، وتسعى الصين والهند وبعداً إلى الحصول على امتيازات الهيدروكربون في شرق آسيا وغربها، وروسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وهما في السودان شريكان متضاربين.⁽²⁾

بينما كانت الهند وبنغلاديش تتداولان في قضية الأنابيب استغلت ميانمار الفرصة لتوقع مذكرة تفاهم مع شركة نفط الصين لبيع الغاز الطبيعي عن طريق أنبوب بري عبر ميانمار نحو مقاطعة «يونان الصينية». وتأتي خسارة الهند لاستيراد الغاز الطبيعي أمام الصين من الحقول الغازية البحرية في ميانمار رغم كون شركات هندية طاقتية تمتلك 30% من حقوق تلك الحقول، وبالرغم كذلك من أن تصدير الغاز الطبيعي إلى الهند بدلاً من الصين سيكون أكثر مردودية اقتصادية بالنسبة لميانمار.⁽³⁾

استفادت الصين والهند من العقوبات الاقتصادية على النفط الروسي بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية وأصبحت كل من الصين والهند من أكبر مستوردي المواد الأولية على مستوى العالم، ومن بين تلك المواد الأولية، تأتي سلعة النفط الإستراتيجية. وحصولهما على النفط الروسي بنسبة تخفيض تصل إلى 30% من الأسعار السائدة في السوق الدولية، يعطي اقتصاديهما فرصة جيدة، لتخفيض سعر الطاقة، وبالتالي العمل على تهدئة معدلات التضخم.⁽⁴⁾

ويساهم حصول الصين والهند على النفط الروسي الرخيص، في تمكينهما من بناء مخزونات إستراتيجية، وبخاصة أن حالة ضبابية تسيطر على مستقبل التعافي للاقتصاد العالمي، ووجود مخزونات مرتفعة من النفط لدى كل من الصين والهند، يمكنهما من إدارة أفضل لشؤونهما الاقتصادية المحلية، ويجنبهما تقلبات السوق الدولية، ومواجهة إمكانية استخدام ورقة الطاقة ضدّها من قبل أي طرف مستقبلاً.

لا يخفى على أميركا السلوك الصيني والهندي، فهو أمر معلن، وتجري تسويات مالية بشأنه في إطار ما أعلن من قبل روسيا من جهة وكل من الصين والهند، بأن هناك خطوات كبيرة اتخذت بشأن تسوية التعاملات المالية والتجارية بينهم، في إطار العملات المحلية. وبلا شك، إن الدافع

(1) ألعزام عبد الله ناصر، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(2) الراوي عبد العزيز مهدي، مصدر سبق ذكره، ص 152.

(3) Malik J. Mohan. "India's response to China's rise". In: Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009. p. 197.

(4) الصاوي عبد الحفيظ، مقالة بعنوان: دوافع استيراد الصين والهند للنفط الروسي، نشرت بتاريخ: 27 يونيو 2022، على الموقع الإلكتروني:

/ تاريخ الزيارة: 2024/4/19. <https://www.alaraby.co.uk/economy>

الأكبر إلى عدم اتخاذ أميركا لقرار وقف استيراد النفط الروسي، الأزمة العالمية التي تمر بها سوق الطاقة، وكذلك حاجة كل من أوروبا وأميركا لاستيراد النفط بشكل كبير، وكل من أميركا وروسيا تسعى بشكل كبير لتهدئة الأسعار الدولية في سوق النفط. (1)

برأينا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف مسبقاً أن اتخاذ قرار العقوبات على روسيا ووقف استيراد النفط الروسي، من شأنه أن يؤجج أسعار السوق الدولية للنفط، وهو ما يجعل من أزمة التضخم وارتفاع الأسعار كارثة على الصعيد العالمي، لذلك سعت أميركا بشكل كبير للعمل على توفير مصادر أخرى تساعد على زيادة المعروض من النفط، وبالتالي انخفاض أسعاره، ومن هنا يمكن أن نضع جولة الرئيس الأميركي جو بايدن 2024 للشرق الأوسط تأتي في هذا الإطار، من خلال المساعي للطلب من دول المنطقة المنتجة للنفط زيادة إنتاجها لتعويض النقص من النفط الروسي.

تحقق الهند مكاسب كبيرة من استيرادها للنفط الخام من روسيا، منها أولاً: أنها تحصل على حسم يصل إلى 30% من الأسعار السائدة في السوق الدولية، والثاني أن الهند تقوم بعمليات تكرير للنفط الخام الروسي، ثم تصدّره إلى الخارج، كمشتقات نفطية، وبالتالي تحقق مكاسب هائلة، وهي تصدّر تلك المشتقات إلى عدة دول، على رأسها أميركا.

في الوقت الذي تسعى فيه كل من الصين والهند لتحقيق مصالحها من استيراد النفط الروسي الرخيص، هناك حرص روسي كذلك على الاستمرار في تلك العلاقة، بل وتوسعة دائرة المستفيدين منها، لمواجهة الحصار الأميركي الأوروبي. فسعي روسيا للعمل وفق إيجاد شبكة مصالح مع أكبر عدد ممكن من الدول على الصعيد السياسي والاقتصادي، يمكنها من صمودها في المعركة من جانب، ومن جانب آخر يجعلها تخرج من الأزمة بأقل خسائر ممكنة.

تبذل الصين جهوداً لتوثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الهند، كما أن الهند من جانبها تسعى في نفس هذا الاتجاه، لكن تقدم العلاقات الأمنية الأمريكية - الهندية انعكس سلباً على العلاقات الهندية الصينية، وزاد من شكوك بكين إزاء العلاقات العسكرية المتزايدة بين أميركا والهند. (2)

نخلص إلى القول، أن القيادة السياسية في كلتا الدولتين (الصين والهند) أدركت الحاجة إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبهما، وأدركتا أن الأمن والاستقرار الحقيقيين يكمنان فيهما، وهما الشرطان الأساسيان للتنمية. وأن الحاجة إلى موارد الطاقة هي الأساس من أجل نجاح خطط التنمية، ويتمثل الواقع الذي تجسد بعد الحرب الباردة في قيام نظام عالمي يقوم على التفاعل بين

(1) الصاوي عبد الحفيظ، دوافع استيراد الصين والهند للنفط الروسي، المصدر السابق.

(2) جودة محمود خليفة، مقالة بعنوان: أبعاد وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي (2010-1990)، على الموقع الإلكتروني:

4674/ نشرت بتاريخ 2013/4/6، تاريخ الزيارة <http://www.democraticac.de/wordpress/archives> 2024/3/22.

الدول والمشاركة البناءة من خلال التجارة والتنمية الاقتصادية.

كذلك نرى أن مستقبل العلاقات بين الصين والهند موضوعة بشكل جيد على مسار التعاون وتدرج كلتاها الحاجة إلى التعاون والابتعاد عن إشكاليات وحوادث الماضي من خلال الاتفاقات المتبادلة. ولقد اتخذت الدولتان قرار إيجاد حلول لخلافاتهما من خلال المفاوضات ولن يكن هناك وقت أفضل من الوقت الحاضر لنقل التعاون بينهما إلى أعلى المستويات التي يمكنهما الوصول إليها.

إن العلاقات الصينية الهندية التي تميزت بتفاوت غلب عليه طابع التعاون إدراكاً من البلدين لمصالحهما لم يخل من التنافس للحصول على الموارد الطاقوية في ظل الصعود الهندي من جهة والتقرب الأميركي من الهند لدفعها للوقوف بوجه الصين.

المبحث الثاني: التسابق بين الصين والهند للوصول إلى مصادر الطاقة

أصبحت الهند حالياً قاعدة متنوعة، من موردي النفط إذ ذكر وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي «هارديب سينغ بوري» في أغسطس 2023 أن الدولة تشتري الخام من 39 مصدراً مقارنة مع 27 مصدراً في السابق. في حين يرى محللو شركة إدارة الثروات «بيرنشتاين» أن الهند ستكون أكبر محرك للنمو على مدى العشرين عاماً القادمة.

تعد الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وذلك لحجم اقتصادها (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) ومعدلات النمو والتوسع الصناعي الصيني الذي يزيد من الطلب على الطاقة، خاصة أن إنتاج الصين من النفط لا يكفي لتلبية القدر الأكبر من حاجات اقتصادها، بينما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية، رغم أنها كانت أكبر منتج للنفط للعالم في 2023 بمعدل إنتاج يزيد على 13 مليون برميل يومياً، إلا أنها تصدر نحو أربعة ملايين برميل يومياً إلى أوروبا وبعض دول آسيا، بينما في المقابل تستورد أميركا النفط من كندا والمكسيك وغيرها لتلبية حاجات أكبر اقتصاد في العالم.⁽¹⁾

توقعت «الطاقة الدولية» في تقريرها وصول الطلب الهندي إلى 6.6 مليون برميل يومياً في 2030، مرتفعاً من 5.5 مليون برميل يومياً في 2023، مشيراً إلى أن الهند في طريقها لتحقيق نمو في الطلب على النفط بنحو 1.2 مليون برميل يومياً، وهو ما يتخطى ثلث النمو العالمي المتوقع في الطلب المقدر عند 3.2 مليون برميل يومياً بحلول 2030، حتى الآن تحتل الهند المرتبة الثالثة بين أكبر مستوردي النفط في العالم، وبمعدلات قريبة من اليابان وكوريا الجنوبية، وزادت واردات الهند من النفط العام الماضي 2023 بنسبة أكثر من اثنين في المئة عن العام السابق 2022.⁽²⁾

(1) الصاوي عبد الحفيظ، دوافع استيراد الصين والهند للنفط الروسي، مصدر سبق ذكره.

(2) مصطفى أحمد، مقالة بعنوان: هل تصبح الهند أكبر مستورد للنفط في العالم؟ نشرت في 2024/2/8، على الموقع الإلكتروني:

https://www.independentarabia.com/node.7/4/2024 تاريخ الزيارة: /546526/

من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي القوي للدولة الآسيوية والتصنيع والتحضر وتزايد الطبقة المتوسطة إلى تحويل المحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط من الصين إلى الهند. قد تصبح الهند - وهي ثالث أكبر مستورد للنفط الخام في العالم - أكبر محرك للطلب العالمي على النفط بدلاً من الصين بنهاية العقد الحالي، وفقاً لتوقعات المحللين الاقتصاديين، وذلك مع نمو الاقتصاد الهندي بوتيرة أسرع من الاقتصادات الكبرى وكذلك الطلب على الطاقة.⁽¹⁾

إن تلبية الطلب المتزايد للطاقة يمثل تحدياً كبيراً تواجهه الحكومة الهندية باستمرار، وتؤكد الكثير من التقديرات: أنه في عام 2032 ستستورد الهند نحو 91 في المائة من احتياجاتها من الطاقة من الخارج وسيكون جزء كبير منها من الشرق الأوسط. ورغم هذا القدر الكبير من الاعتماد على الشرق الأوسط لتوفير مادة حيوية وإستراتيجية، لا توجد سياسة واضحة للهند إزاء هذه المنطقة سياسياً أو اقتصادياً أو حتى فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز الطبيعي.⁽²⁾

إن حاجة الدولتين إلى النفط تدفعهما إلى الاستيراد من أجل سد احتياجاتهما من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام وزير النفط الهندي (ماني شينكار) بتوقيع اتفاق تاريخي مع الصين في مطلع 2006، يقضي هذا الاتفاق بتفادي أية منافسة بينهما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو تقف حائلاً دون ازدهارهما الاقتصادي. كما أن الهند من جانبها أطلقت على العام المذكور لقب (عام الصداقة مع الصين)، كون لدى البلدين مصلحة مشتركة في أفق الممرات المائية، وذلك نظراً لوارداتهما النفطية وهواجسهما الأمنية حيال عوائق محتملة على طول نقاط الاختناق البحري، وهذا ما جسده بالفعل مجموعة من التدريبات المشتركة من البحريتين الصينية والهندية في بحر الصين الشرقي عام 2003، وفي المحيط الهندي عام 2005.⁽³⁾

تعتبر الصين والهند من أسرع الأسواق المستهلكة للطاقة نمواً على مستوى العالم، حيث تأتي الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في استهلاك النفط، كما أنه من المتوقع أن ينمو الاستهلاك الهندي من النفط بمعدل يتراوح بين 3.6% و 4.3% من الاستهلاك العالمي سنوياً، وقد تتضاعف هذه النسبة بحلول عام 2030، ما سيجعل الهند تحتل المرتبة الثالثة كأكبر دولة مستهلكة للنفط اعتباراً من العام 2025. وقد أدى تصاعد معدلات الاستهلاك إلى زيادة البلدين من حجم استثمارتهما في حقول النفط الأجنبية، واعتمادهما بشكل رئيسي على مصادر الطاقة الأجنبية، ما أدى بالنتيجة إلى زيادة حساسيتهما الشديدة تجاه التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية للطاقة.⁽⁴⁾

(1) المصدر السابق.

(2) خان ظفر الإسلام، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، PDF، مصدر سبق ذكره.

(3) شلش مصطفى، الخلق عبر المياه.. السياسة الصينية تجاه الهند، مقالة بتاريخ 29 مارس 2024، مركز الدراسات العربية الأوراسية، على الموقع الإلكتروني:
% / تاريخ الزيارة: 2024/5/22. <https://eurasiaar.org>

(4) حلمي نادية، مقالة بعنوان: التنافس الإقليمي من منظور الصين، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، على الموقع الإلكتروني:

إن الإستراتيجية التي تتبعها بكين تمتد من الشرق الأوسط حتى بحر الصين الجنوبي، وفي هذا الإطار أقامت الصين شبكة من القواعد العسكرية واللوجستية تسمح من خلالها بتثبيت الأمن لطرق الإمدادات من النفط، حيث تتوزع هذه القواعد في بورما وبنغلادش وباكستان وتايلند وسيرلانكا (عقد اللؤلؤ) كما يسميه الصينيون، كما أن الصين بدأت تطالب بالسيطرة على بحر الصين الشرقي وأيضاً بحر الصين الجنوبي، وكذلك مجموعة من الجزر والخلجان التي هي موضع نزاع كما مع اليابان أيضاً مع الهند. ما يؤدي إلى توتر الأجواء مع جارتها الهند، حيث يظهر تعامل، هذه الأخيرة، بإيجابية مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بكبح جماح الطموح الصيني في منطقة آسيا المحيط الهندي، ومما يوجب حدة التنافس بين العملاقين الإقليميين.⁽¹⁾

وجد كل طرف في المحيط الهندي، الموقع الحساس والإستراتيجي، حيث يأتي على رأس أولويات إستراتيجيته العسكرية، فهذا المحيط الذي يطلق عليه أيضاً (البحيرة البريطانية) ذلك نظراً لطول مدة الهيمنة البحرية البريطانية عليه إبان الفترة الاستعمارية الماضية، حيث تعتبره الهند من جانبها، حديقته الخلفية، وتعتبره الصين الممر البحري الضروري والمهم لإمدادات الطاقة والمواد الأولية وغيرها مما يحتاجه الاقتصاد الصيني ليقبى محافظاً على نموه التصاعدي؛ ومن المعلوم أن هذا المحيط يعتبر الرابط بين أوروبا، الشرق الأوسط، أفريقيا، وآسيا، وهو صلة الوصل بين بحر « أندمان » وبين بحر «الصين الجنوبي»، وتتم في مياهه، إجبارياً، الثروات الأفريقية والشرق أوسطية نحو الصين والهند، وحوالي 25 في المائة من التجارة الدولية وأيضاً 80 بالمائة من البترول الصيني عبر مضيق « ملقا » السنغافوري.⁽²⁾

ترغب الهند ولأسباب متعددة إلى مساعدة واشنطن في موازنة قوة الصين، في ظل المنافسة الشرسة بين الهند والصين، من المتوقع أن يكون المحيط الهندي مسرحاً للنزاعات العالمية في القرن الحادي والعشرين، إذ أن نيودلهي تنظر إلى صعود الصين بوصفه مصدراً للتهديد، فقد قامت بتوسيع وجود بحريتها من أقصى الغرب حيث قناة موزامبيق إلى أقصى الشرق حيث بحر الصين الجنوبي. كما أنها عملت من جانب آخر إلى إنشاء مواقع انطلاق بحرية ومحطات تنصت تابعة لها في جزر مدغشقر وموريشيوس وسيشل بهدف مواجهة التعاون العسكري الصيني النشط مع هذه الدول.⁽³⁾

سعت الصين إلى حماية طرقها التجارية و وارداتها النفطية عبر المحيط الهندي، فثمة محور للتنافس بين البلدين يتمثل في السعي إلى السيطرة على الطرق البحرية، هذا الأمر الذي استنزف الهند التي

12= نشرت في <http://www.digital.ahram.org/motnw3a.aspx?serial&409161=archid> بتاريخ الزيارة: 2024/1/22، يناير 2011،

(1) رزق عفيف، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة تزيد التنافس بين الصين والهند، مقالة نشرت بتاريخ: 28/7/2012، أرشيف جريدة السفير اللبنانية، تاريخ الدخول 2014/1/22، أيضاً على الموقع الإلكتروني،

<http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid.532348=>

(2) المصدر السابق.

(3) هاشم نوار جليل، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2011، ص184.

سعت دوماً ولا تزال من أجل الهيمنة على المحيط الهندي. بل إن الهند من جانبها عملت على تحدي الهيمنة البحرية الصينية في المنطقة من خلال سياسة « انظر إلى الشرق » التي تتلخص في تعميق التعاون العسكري والاقتصادي بين الهند ودول شرق وجنوب شرق آسيا بهدف التأثير في النفوذ الصيني.⁽¹⁾

أصبح التوصل إلى مصادر الطاقة هدفاً إستراتيجياً للصين والهند لتلبية الطلب المتنامي في كل منهما. وفي هذا السياق تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يزداد طلب الهند على النفط من 2,39 مليون برميل يومياً حالياً إلى 5,4 مليون برميل يومياً في عام 2030، ومن المتوقع أن تأتي 90% من هذه الكميات من الخارج. حيث أن موقع الهند بين معظم مجموعة دول الأوبك المصدرة للنفط غرباً وبين الدول المستوردة شرقاً لاسيما الصين واليابان يعطيها ميزة إستراتيجية وجغرافية، حيث أصبحت الهند مركز اهتمام عالمي كقوة اقتصادية في مجالات التقنية العالمية « السوفت وير » والصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى إمدادات آمنة وكافية من الطاقة وهذا بات أمراً حيوياً للهند.⁽²⁾

تستورد الهند 75% من حاجتها النفطية، بينما ينمو الطلب الهندي للطاقة بنسبة تتراوح بين 3.5% و 6% سنوياً وتقوم الشركة الهندية الحكومية شركة النفط والغاز الطبيعي (ONGC) بالاستثمار في دول مثل السودان، بورما ودول آسيا الوسطى بحثاً عن مصادر نفط وغاز جديدة، كما اشترت الشركة المذكورة حصصاً في حقول نفط وغاز شرق روسيا والسودان وساحل العاج وفيتنام. ولم يقتصر البحث في هذه المناطق فقط، حيث تسعى شركة النفط الصينية الوطنية (CNBC) وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية (أو أن جي سي) لاقتحام قطاع النفط الروسي الذي ترزح بعد بيع يوغانسك للنفط والغاز وهي ذراع (يوكوس) المنتج للنفط في المزاد العلني وسط احتجاجات وتحديات قانونية، وفي هذا السياق صرح (فيكتور خريستكو) وزير الطاقة الروسي بأنه قد يتم بيع حصة تبلغ 20% من يوغانسك للنفط والغاز للشركة الصينية (سي أن بي سي)، وبعد ذلك بأسبوع أعلنت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية عن رغبتها في الحصول على حصة 15% في الشركة مقابل ملياري دولار.⁽³⁾

استطاعت ثلاث شركات هندية حكومية من الفوز بعقد تبلغ قيمته 40 مليار دولار مع إيران في العام 2004 يهدف لشراء الغاز الطبيعي المسال لفترة تزيد على 25 عاماً بالإضافة إلى حصص في بعض حقول النفط هناك. وترى إيران بأن العقد الجديد مع الهند سيسهم في تفعيل اتفاقية ممر شمال - جنوب، واتفاقية العبور الثلاثية مع الهند وأفغانستان. ومؤخراً أصبحت الهند أكبر مشترٍ للخام الروسي إلى جانب الصين، مستفيدة من خصومات الأسعار بعد العقوبات الغربية التي

(1) حلمي نادية، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مصدر سبق ذكره،

(2) إسماعيل نهاد، مقالة بعنوان: الهند تنافس الصين للاستثمار نفطياً في الشرق الأوسط وسط دعوات لتعزيز التعاون الآسيوي، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/arti-?asp.details/com.283865=cle> نشرت في 2005/2/20، تاريخ الزيارة 2014/3/30.

(3) المصدر السابق.

فرضت على موسكو عقب غزو أوكرانيا⁽¹⁾.

وفي إطار التنافس بين الشركات النفطية في كل من الصين والهند، استطاعت شركة النفط والغاز الهندية تأمين حصة في حقول سخالين الروسية الواقعة في أقاصي شرق روسيا على حدود اليابان الشمالية، إذ أن شركة النفط الهندية تتنافس مباشرةً مع شركة النفط الصينية الوطنية (سي أن بي سي) للحصول على امتيازات للتنقيب والاكتشاف في مختلف القارات بما فيها أفريقيا وأواسط وجنوب شرقي آسيا.⁽²⁾

بدأت كل من الصين والهند في البحث عن فرص استثمارية في الشرق الأوسط، وقد عبرت كلتاها عن اهتمامهما بحقول النفط العراقية والإيرانية التي يمكن أن تفتح أمام الاستثمار الخارجي. وقد عبرت الهند من جانبها عن اهتمامها بحقل (الطوبة) النفطي في العراق، ومن جانب آخر، فقد حصلت شركة النفط الصينية الوطنية (CNPC) على التزام بقيمة 1,2 مليار دولار لتطوير حقل «الأحذب» في جنوب العراق، فضلاً عن توقيع شركة النفط الصينية الوطنية مذكرة تفاهم مع شركة النفط الوطنية الإيرانية للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية في إيران والصين وغيرها.⁽³⁾

تسعى شركة الصين الوطنية البحرية للنفط (تشاينا ناشيونال أوف شور أويل كوربوريشن) للاستيلاء على شركة الطاقة الأمريكية « يونكول » بمبلغ (13) مليار دولار. الجدير بالذكر أن أكبر شركة طاقة صينية مدرجة على البورصة (بيترو تشاينا) حققت أرباحاً صافية تبلغ 8,4 مليار دولار على مبيعات قيمتها 36,6 مليار دولار. ويبدو من هذه الأرقام أن الهند لا تزال خلف الصين في قطاعات الطاقة والاستثمار في الطاقة.⁽⁴⁾

تدرك الصين تماماً أن تحالفها مع باكستان يوفر لها الوصول الآمن إلى القواعد البحرية في «كالاتش» و«اورمارا» و«جوادار» الجهة الغربية لمدخل الخليج العربي ووسط آسيا ذلك لأن موقع باكستان الجغرافي يطل على مداخل ثلاثة (جنوب وغرب ووسط آسيا) حيث ترى الصين بأن باكستان هي الأقدر على منع امتداد الهيمنة الهندية في جنوبي آسيا، ومن ثم، فإنها تضخ معوناتاها الاقتصادية الضخمة في قلب باكستان. وقد أقامت الصين أفضل العلاقات مع باكستان في شتى المجالات ما أدى إلى استياء وغضب الهند.

فضلاً عما تقدم، فإن الأرقام الاقتصادية التي يسجلها العملاقان الآسيويان الصين والهند تتطلب أيضاً توفر كميات هائلة من مصادر الطاقة وخاصة النفط، لذلك من المتوقع أن تبقى الصين والهند التوأم المحرك لنمو الطلب العالمي على النفط خلال العقدين المقبلين على خلفية النمو الاقتصادي

(1) مصطفى أحمد، «هل يمكن أن تصبح الهند...»، مصدر سبق ذكره.

(2) إسماعيل نهاد، الهند تنافس الصين للاستثمار نفطياً...، مصدر سبق ذكره.

(3) جاف أمي مايرز و ميدلوك كينيث، تجارة الطاقة في آسيا: - نظرة عامة، في أسواق الطاقة الآسيوية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005، ص170.

(4) إسماعيل نهاد، مصدر سبق ذكره.

القوي في كلا البلدين، حيث بلغ الطلب الصيني على النفط في عام 2023 بحدود 11.2 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 16,17 مليون برميل يومياً في عام 2030، كما من المتوقع أن تبلغ 19.3 مليون برميل يومياً في 2025 وأن ترتفع قليلاً إلى 19.6 مليون برميل يومياً بحلول 2030.⁽¹⁾

تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط في الصين سيقى في حدود 4 ملايين برميل يومياً. لذا ستضطر بكين إلى استيراد أكثر من 12 مليون برميل من النفط الخام يومياً في عام 2030، حتى ولو نجحت الصين بترشيد معدلات استهلاك الطاقة، وإنه سيكون هنالك ما يزيد عن 80% من احتياجات الصين من النفط الخام سيتم تغطيتها من الواردات، ستكون في معظمها قادمة من الدول المنتجة في الشرق الأوسط.⁽²⁾

ورغم أوجه التشابه بين البلدين في القضايا التنموية. إلا أن الكثير من الخبراء يعتقدون أن الصين والهند ربما تدخلان في تنافس إستراتيجي للحصول على مصادر الطاقة.⁽³⁾

برأينا أنه باستطاعة كل من الصين والهند أن يستفيدان ويفرضان شروطهما في مجال استيراد الطاقة باعتبار أن اقتصاد الصين الثاني في العالم وأن اقتصاد الهند سيصل إلى المرتبة الرابعة في العالم فيما لو استمرت وتيرة الصعود الهندي، هذا في حال أدرك صناع السياسات الخارجية في الدولتين أن التعاون هو السبيل الأمثل لتحقيق مصالحهما، مع ما يستوجب ذلك من التخلي عن الصدامات والصراعات التي لا تخلو من تأجيج أميركي بهدف التخلص من كلا القوتين الاقتصاديتين الصاعدتين. كما يمكننا أن نحسب أن ردود الأفعال الصينية والهندية على اندفاع كل منهما نحو الطاقة العالمية الإستراتيجية تنافسية عموماً، على الرغم من جهودهما الرامية إلى تبني تعاون أعظم. فكل منهما يسعى إلى تطبيق مبادئ لتأمين موارد نفط وغاز من خارج البلاد، لذا لا بد من البحث في السياسات الخارجية لضمان أمن الموارد النفطية.

(1) بدون كاتب، مقالة بعنوان: **الطلب على المنتجات النفطية بالصين بلغ ذروته في 2023**. نشرت بتاريخ 2024/9/10، عن الموقع الإلكتروني: <https://www.skynewsarabia.com/business/1740713> تاريخ الزيارة: 2024/11/19.

(2) ناصر التميمي، **الصين والهند في الخليج تعاون أم صراع**، مقالة نشرت بتاريخ 20 يناير 2013، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/views/2013/01/20/261460.htm>، تاريخ الزيارة: 2024/4/1.

(3) المصدر السابق.

الفصل الثاني: السياسات الخارجية لضمان أمن الطاقة

تبرز الهند اليوم كعملاق طاقوي جديد على الساحة العالمية، فباعتبارها إحدى الاقتصادات الصاعدة وواحدة مما بات يُعرف بـ («دول البريكس» BRICS) هي الدول ذات الاقتصادات الصاعدة، والتي يزداد تأثيرها عالمياً وتتمثل في البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا - أصبحت الهند ضمن الدول التي يؤثر استهلاكها المتزايد للموارد الطاقوية على ازدياد معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة.

برز أمن الطاقة أكثر فأكثر كموضوع محوري مهم في السنوات الأخيرة، نظراً لازدياد الطلب العالمي على النفط، وازدياد حدة البحث عن إيجاد مصادر جديدة للطاقة ومحاولة تنويع مصادر الإمدادات، بحيث لا يتم الاعتماد على دول معينة في هذا المجال اعتماداً كاملاً كدول الخليج مثلاً بسبب الاضطرابات التي قد تطالها، هذا بالإضافة إلى البحث عن وسائل تأمين الطرق والممرات البحرية التي يتم من خلالها نقل النفط من دول الإنتاج إلى الدول المستهلكة.⁽¹⁾

تُعد الهند قادماً جديداً في استهلاك الغاز الطبيعي، حيث تتوقع منظمة الطاقة الدولية نمو استخدام الغاز الطبيعي في البلاد بنسبة 5% سنوياً خلال الفترة ما بين 2002 - 2030 ليشكل نسبة 10% من مجمل استخدام الطاقة الهندي.⁽²⁾

تواجه الهند في سعيها لتحقيق أمنها الطاقي تحديين رئيسيين في بيئتها الإقليمية، أولهما كونها محاصرة ومحتواة من طرف الصين، وثانيهما مواجهتها لجارين يحملان لها عداوة كبيرة وهما باكستان وبنغلاديش، وهذه الأخيرة ترفض بيعها غازها الطبيعي.⁽³⁾

إن السياسة الخارجية للصين من خلال مبادرة الحزام والطريق أعطت للمحيط الهندي أهمية إضافية، فضلاً عن كونه ممر التجارة وعبور الموارد النفطية، لذلك لا بد من البحث في كيفية تأمين الطرق البحرية في المحيط الهندي لنقل الطاقة في المبحث الأول وعن التنافس الجيوستراتيجي بين الصين والهند في المحيط الهندي أيضاً كما في المبحث الثاني.

المبحث الأول: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي

يُعتبر المحيط الهندي منطقة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة لما تحويه من موارد وطرق التجارة

(1) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: (آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014، ص 229.

(2) باجباي شايتهج، «البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية». في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 105.

(3) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة...، مصدر سابق، ص 219.

ذلك الإمدادات الطاقوية الصينية.⁽¹⁾

يأتي تنافس الصين والهند على فرض الهيمنة على المحيط الهندي، في إطار سعي كل منهما لتصدر المشهد الإستراتيجي الآسيوي والسيطرة على قارة آسيا، ويعتبر ذلك مصداقاً لتحليل المؤرخ الأمريكي « ألفريد ثايير ماهان » (Mahan Thayer Alfred) من يراقب المحيط الهندي يسيطر على آسيا، وهذا المحيط هو مفتاح الدخول للبحار السبعة⁽²⁾ في القرن الحادي والعشرين، ومصير العالم سيتقرر في هذه المياه.⁽³⁾

يمثل الجوار المباشر للهند عائقاً حقيقياً لأمن الطاقة الهندي على مستوى السياسة الخارجية، لأن أمن الطاقة الهندي يعتمد على منطقة مستقرة تقود إلى إقامة روابط ضمن منطقة جنوب آسيا في حد ذاتها ومع آسيا الوسطى، وحتى وإن كان بناء منشآت طاقوية عابرة للحدود مع جيرانها ليس ممكناً على المديين القصير والمتوسط (مثل بنغلاديش التي ترفض بيع غازها للهند)، فإن الجوار الإقليمي الذي يسهل بناء روابط طاقوية في المنطقة يلعب دوراً حاسماً، وتمثل حالياً كل من سريلانكا وميانمار وباكستان ونيبال وبنغلاديش فرصاً ضائعة بالنسبة للهند بسبب الخلافات معها وقدرة الصين على استمالتها وتأمين مصالحها.⁽⁴⁾

اعتمدت الصين في عملها على توسيع نفوذها في المحيط الهندي وحماية طرق المواصلات البحرية فيه وحماية إمداداتها الطاقوية ومواجهة النفوذ التقليدي للهند، ومنها ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان، فبنغلاديش تشغل خليج البنغال، وباكستان تقع على مشارف بحر العرب، وسريلانكا دولة جزرية في المحيط الهندي، وميانمار لها سواحل على هذا المحيط، وهذه الدول جميعها يمكنها أن توفر للصين مدخلاً نحو المحيط الهندي، بينما تُعتبر الهند حالياً اللاعب الرئيسي بحكم قربها الجغرافي الذي لا يعمل لصالح الصين، وهو ما يجعلها تأمل في تخطي هذا العائق بتعميق علاقاتها مع تلك الدول.⁽⁵⁾

تسعى الصين إلى إنشاء موقع جديد في النظام الدولي، فهي تحتاج إلى تأمين إمدادات موارد الطاقة والتحكم في خطوط اتصالاتها البحرية للحفاظ على التجارة الدولية. وقد اعتمدت الصين

(1) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص 223.

(2) البحار السبعة وهي: البحر الأبيض المتوسط، بحر العرب، بحر الصين الجنوبي، بحر البنغال، المحيط الهندي، المحيط الهادي، البحر الادرياتيكي.

(3) [Mahan Thayer Alfred] (وُلد في 1840 وتوفي 1914) كان ضابط عَلم في البحرية الأمريكية وجيو إستراتيجي، وكان أيضاً مؤرخاً، وقد أُطلق عليه لقب «الإستراتيجي الأمريكي الأكثر أهمية، كان مفهومه عن «قوة البحر» مبنياً على فكرة أن الدول صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحاء العالم؛ ومن المعروف أن هذا المفهوم قُدِّم من خلال كتاب تاريخي وهو تأثير قوة البحر على التاريخ، الصادر سنة 1890. بعنوان: The Influence of Sea Power Upon History, 1660-1783.

(4) Sharma Devika. "Energy in India's national security strategy". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi. p. 15.

(5) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص 229.

أيضاً، سياسة تهدف لتطوير منشآت إستراتيجية في مناطق حساسة من المحيط الهندي، حيث قامت بتطوير منشآت الرصد والدعم اللوجستي في المواقع القريبة من الطرق البحرية الإستراتيجية التي تعد حيوية لشحنات النفط، بهدف إدامة العمليات البحرية في البحار البعيدة. ووضعت الصين أساساً لضمان تواجدها البحري على طول نقاط الاحتكاك في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي ومضيق هرمز في الخليج العربي، عبر امتلاك أو الوصول إلى قواعد بحرية في ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان لحماية مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل. يُمكن أن تكون الهند في وضعية أحسن من الصين فيما يخص حماية خطوط مواصلاتها البحرية، ولكنها من ناحية أخرى تجد نفسها ملزمة بالتغلب على تحديات جيوسياسية وأمنية أكثر جدية وصعوبة من تلك التي تواجه الصين، قبل أن تستطيع تجسيد أحلام خطوط أنابيبها البرية الناقلة للطاقة، فحقيقة كونها محاطة بباكستان عدوة، وبنيبال غاضبة، وسريلانكا عاجزة، وبنغلاديش متوجسة، وميانمار متقلبة وغير موثوق منها، ما يجعل الهند غير قادرة على ضمان خطوط أنابيبها (1)

ترتبط الرغبة الهندية في توسيع مجالها الأمني في المحيط الهندي بتعاظم البعد الإستراتيجي لهذا المحيط في ضمان الهند لأمنها الطاقوي، واستمرار نمو تجارتها الخارجية، وازدهار اقتصادها الداخلي، وتوطيد مكانتها كقوة إقليمية. وذلك نظراً للتوقعات الخاصة بارتفاع الواردات النفطية الهندية القادمة من الخليج العربي والعبارة لمياه المحيط الهندي بالضرورة، لتشكّل ما بين 70% و 80% من مجموع النفط المستهلك في هذا البلد، إضافة لكون 90% من تجارة الهند الخارجية تعبر المحيط الهندي. (2)

وتسود في الهند أيضاً تخوفات كبيرة من طموح قوى خارجية لكسب مناطق نفوذ في المحيط الهندي على حسابها، وتؤكد العقيدة البحرية الهندية هذه المخاوف: « كل القوى الكبرى، ستبحث عن وضع قدم لها في منطقة المحيط الهندي، وعليه، يمكن توقع سعي اليابان والاتحاد الأوروبي والصين وحتى روسيا لفرض تواجدها في مياه هذا المحيط، إما بصفة منفردة أو عبر ترتيبات سياسية - أمنية». (3)

وما يثير قلق المراقبين الهنود حقاً هو احتمال إنشاء قواعد عسكرية صينية عديدة في غرب المحيط الهندي. ومع ذلك، عقب الاشتباكات التي اندلعت بين الجيش الهندي وجيش التحرير الشعبي الصيني في لاداخ الشرقية في حزيران 2020، يخشى صانعو القرار الهنود من أن يتحول المحيط الهندي إلى جبهة جديدة في التنافس بين الهند والصين. وأنشأت الصين فعلاً أول قاعدة خارجية لها في جيبوتي، وقد تحول على الأرجح ميناء جوارد الباكستاني إلى الأغراض العسكرية. والصين هي فعلاً إحدى الدول المصدرة للأسلحة إلى الشرق الأوسط والدول الأفريقية

(1) المصدر السابق، ص 230.

(2) المصدر السابق، ص ص 226-231.

(3) Ashraf Tariq Mahmud, "Afghanistan in Chinese Strategy Toward South and Central Asia". China Brief: Volume 8, Issue 10, May 2008.

المطلة على المحيط الهندي، وتسعى في المستقبل ليستمر حضورها في منطقة المحيط الهندي.⁽¹⁾

تفوقت الصين على الهند في مجال خطوط الأنابيب لا سيما أنبوب ميانمار، وقد جاءت فكرة بناء أنبوب نقل النفط عبر ميانمار نحو الصين بناء على نصيحة من أكاديميين صينيين سنة 2004، بهدف تجنب ما عرف بـ «مأزق ملقا»، وهو تعبير عن تخوف الصينيين من قيام قوة معادية بغلق «مضيق ملقا» في وجه ناقلات النفط المتوجهة نحو الصين، ويعد مشروع أنبوب نقل النفط من خلال ميانمار كخيار إستراتيجي للصين لتجاوز «مأزق مضيق ملقا»، وتجنب الوقوع في وضعيات تضر بالمصالح الصينية، كما يمكن لهذا الأنبوب أن يوطد الروابط الأمنية بين الصين وميانمار.⁽²⁾

يعتبر من أبرز الأحداث التي عززت التفوق الصيني على حساب الهند في تنافسهما على ثروات ميانمار الطاقوية، استخدام الصين إلى جانب روسيا لحق النقض أو الفيتو في مجلس الأمن الدولي عام 2007 ضد قرار رعته الولايات المتحدة الأمريكية يدين المجموعة العسكرية الحاكمة في ميانمار، وهذا ما ساعد في دعم سعي الصين إلى مد خط أنابيب غاز طبيعي إلى الصين عبر ميانمار بدلاً من الهند.⁽³⁾

تملك الصين فرصاً أكثر لتحقيق أهداف إستراتيجية أمنها الطاقوي، مستغلة ما تملكه من قدرات وما تتمتع به من علاقات طيبة مع دول المنطقة، وفي هذا السياق يسود اعتقاد في الصين بأن تكوين علاقات خاصة مع منتجي الطاقة يضمن لها أمنها الطاقوي، وذلك بتوظيف المعونات الاقتصادية والعسكرية، والدعم الدبلوماسي، وسلسلة مبادرات حسن النية في تحقيق التكامل بين الجوانب التجارية لصفقاتها من الطاقة، وكانت هذه الصفقات في الغالب أساس سعي الصين إلى أصول الطاقة التي تقع خارج حدودها.⁽⁴⁾

تخشى الصين من التحالف الأمريكي - الهندي الذي يستهدف احتواءها ومنعها من تحقيق طموحاتها الإقليمية والعالمية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في الهند حليفاً إستراتيجياً له مصالح كثيرة متداخلة مع واشنطن، باعتبارهما دولتين ديمقراطيتين وتتشاركان معاً التوجس تجاه الصعود الصيني، واحتمالات تشكيله لخطر على الاستقرار العالمي يوازي ما شكله صعود ألمانيا النازية في القرن الماضي، فبالنسبة للهند تشكل الولايات المتحدة حليفاً بديلاً بعد انهيار حليفها الاتحاد السوفياتي السابق، والحاجة إلى مثل هذا الحليف تفرضها ضرورات مواجهة تحديات النظام الدولي، ورهانات

(1) سينج أبهجيت، « تطور الوضع البحري للهند في المحيط الهندي: الفرص المتاحة أمام منطقة الخليج»، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، آب 2020، منشورة على الموقع الإلكتروني: تاريخ الزيارة 5/6/2024

<https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight-aug-2020-arb-abhijit.pdf>

(2) ندند عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص 215.

(3) باجباي شاييتيج، مصدر سبق ذكره، ص 128.

(4) المصدر السابق، ص 119.

الصراع مع الصين وباكستان.⁽¹⁾

تزداد الحاجة إلى التحالف، مع التطورات الإستراتيجية والسياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي، التي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي والنووي كمصدر تهديد إستراتيجي، وامتلاك باكستان أسلحة نووية بمساعدة صينية، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن بروز الهند كقوة كبرى تسيطر على جنوب آسيا والمحيط الهندي هي مسألة وقت فقط، لذلك ترى الولايات المتحدة أن تعاوننا فعالاً لحماية النظام الإقليمي والعالمي يصب في مصلحة كل من نيودلهي وواشنطن.⁽²⁾

يشكل تنامي التعاون الأمريكي - الهندي في المحيط الهندي تحدياً كبيراً للصين وأمنها الطاقوي، حيث تسود المخاوف في أوساط الخبراء وصناع القرار الصينيين من احتمالات تعرض الإمدادات الطاقوية لبلدهم للعرقلة وإحداث اضطرابات في التموين في حالة وقوع أية خلافات وحتى صراع عسكري مع قوى معادية قد تكون الهند والولايات المتحدة على رأسها، خصوصاً مع التواجد الكثيف للبحرية الأمريكية في المنطقة واعتماد الصين عليها في حماية إمداداتها النفطية بسبب عجز الأسطول البحري الصيني عن القيام بذلك، خصوصاً مع عبور حوالي 80% من الإمدادات النفطية الصينية للمحيط الهندي وهذا ما جعلها تركز اهتمامها في السنوات الأخيرة على المحيطات وزيادة قدراتها الدفاعية البحرية، نظراً لأن بحر الصين الجنوبي، المتاخم لأراضيه، يفرض قيوداً معينة بسبب النزاعات الإقليمية التي تشمل عدة دول إضافة إلى الوجود الأمريكي، فقد وضعت الصين أنظارها على المحيط الهندي لضمان مصالحها الجيوسياسية.⁽³⁾

عمدت الصين إلى بناء تحالفات مع الدول التي تعتبر حيوية في المساعدة على الدخول إلى المحيط الهندي ومنها ميانمار التي لها سواحل على هذا المحيط وبنغلاديش التي تشغل خليج البنغال، وسريلانكا الدولة الجزرية في المحيط، وباكستان التي تقع على مشارف بحر العرب، وهذه الدول جميعها يمكنها أن توفر للصين مدخلاً نحو المحيط الهندي يساعدها في تنفيذ إستراتيجيتها لتأمين الطرق البحرية لنقل مصادر الطاقة.

تهدف هذه الإستراتيجية التي تقود سياسة الطاقة الصينية الخارجية إلى تحقيق الأمن البحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ومضيق ملقا، وطورت الصين إستراتيجية عقد اللؤلؤ التي تتضمن قواعد عسكرية وروابط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية والإستراتيجية، وتتضمن قائمة الآليء المكونة لتلك السلسلة في شطرها المتعلق بالمحيط الهندي منشآت لشحن الحاويات وبناء ميناء بحري عميق في ميانمار وقاعدة

(1) Chary Srinivas. "The eagle and the peacock: U.S foreign policy toward India in dependence". Studies in conflict and terrorism: Vol 19, n° 4, October- December 1996. p. 428.

(2) عوض جابر سعيد، مقالة بعنوان: « الهند الإقليمية والدولية ». مركز دراسات الجزيرة، منشورة بتاريخ 2006/5/17 على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700> الزيارة: 2024/6/2.

(3) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص 244.

بحرية في كوادار الباكستان وخط أنابيب عبر اسلام اباد وطريق سريع إلى «كاشجار» في مقاطعة شينجيانغ الذي سينقل الوقود للصين في حد ذاتها ومنشآت إستخباراتية على جزر متعددة في خليج البنغال قرب مضيق ملقا.⁽¹⁾

يتبين أن أهمية طرق نقل النفط عبر الممرات والمضايق البحرية الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية، كما في بحر الصين، أو في منطقة الشرق الأوسط، لأنها تُعد قلب جيوسياسة الطاقة في المنطقة، فإن هاجس التزود بالطاقة شديد الارتباط بأمن الطاقة العالمي. وعليه، فإن أي تأثير للحركة البحرية من خلال تلك المضايق، سيؤدي إلى نتائج خطيرة قد تترتب على أمن وسلامة إمدادات الطاقة في العالم ككل. وعليه، يمكن القول إن نظرة المنطقة العربية بالأخص لمستقبل أمنها الطاقوي مرهون -حالياً- بضمان أمن الممرات البحرية وبخاصة مضيقي هرمز وباب المندب، وذلك من خلال السعي وراء تجسيد مفهوم أمني عملي لا تخضع فيه إمدادات الطاقة العالمية إلى سيطرة الغير، سواء في أوقات السلام أو الحرب، سواء كان ذلك ناتجاً عن تهديدات إقليمية أو دولية. وأي تهديد لأمن الملاحة في تلك الممرات هو تهديد لأمن واستقرار إمدادات النفط وشرايين الطاقة العالمية.⁽²⁾

وبرأينا أن الصين من أجل أمن الطاقة الصينية، تعمل على المستوى الدبلوماسي إلى تقوية التعاون الإقليمي مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى في القضايا الطاقوية الهامة، وإلى جانب استغلال الحقول النفطية، تواصل شركات النفط الصينية استثمار مليارات الدولارات في خطط لامتلاك وتطوير المخزونات النفطية هناك، ولذلك نرى أن المحيط الهندي يكتسب أهمية كأحد الممرات الأساسية لوصول الموارد الطاقوية ما يجعل التنافس بين الصين والهند قائماً من أجل تأمين أكبر الموارد النفطية.

المبحث الثاني: التنافس الجيوستراتيجي بين الصين والهند في المحيط الهندي

يربط المحيط الهندي 34 دولة ساحلية، بما في ذلك باكستان والهند وإيران والمملكة العربية السعودية، أي ما يقرب من ثلثي التجارة البحرية العالمية الذين يعبران من هذه المياه، مما يجعل المنطقة مركزاً أساسياً لخطوط الاتصال البحرية، كما أنها تعد مركزاً لتجارة النفط، حيث يمر ثلثا النفط والغاز في العالم عبر هذا المحيط، بالإضافة إلى ذلك، فإن طرق الطاقة التي تربط هذه المياه والتي تمر عبر مضيق ملقا، ضرورية لإمداد البلدان الساحلية بالنفط، وخاصة الهند والصين.

ازدادت الأهمية الجيوستراتيجية للمحيط الهندي بشدة بسبب النمو الاقتصادي المتسارع للدول الآسيوية، وخاصة الصين، وصعود الهند كواحدة من أهم الدول الساحلية بالمنطقة ووجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى سفنها الممتدة والمنشرة حتى

(1) المصدر السابق، ص ص 229 - 230.

(2) سلطان أحمد، مقالة بعنوان: أمن المضايق البحرية: كيف ينعكس ذلك على أمن الطاقة العالمي؟ المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، منشورة بتاريخ 20/12/2023، على الموقع الإلكتروني: <https://39381/eg.com.ecss> / تاريخ الزيارة 2024/6/6.

حليف تقليدي للصين، بينما يتسع النفوذ الاستثماري والاقتصادي الصيني في سريلانكا وبنغلاديش وبورما، وهي دول تحيط بالهند من جميع الجهات. الصين هي الأخرى لديها مخاوفها، ولكن من نوع آخر، فهي تخاف أن تحاط بالديمقراطيات، وهو ما وصفه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش باسم «طوق الديمقراطيات»، الهند واليابان وأستراليا والولايات المتحدة. وقد أكدت تلك المخاوف قرار الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما نشر قوات أميركية على الساحل الأسترالي لمواجهة المد الصيني، وحماية المصالح الأميركية في آسيا.⁽¹⁾

تقول الصين إن الهند والدول الساحلية الأخرى لديها تصور خاطئ للإستراتيجية المشار إليها باسم «عقد اللؤلؤ». لذلك تؤكد بكين بشكل دائم أن نيتها الوحيدة هي حماية خطوط اتصالاتها البحرية وطرقتها التجارية، من الضروري الإشارة إلى أن الصين تعتمد بشكل كبير على هذه المياه في وصول الموارد، ولا سيما بسبب الوضع المعروف باسم «معضلة ملقا». وهذا يعني اعتماداً كبيراً على مضيق ملقا في توفير الموارد والتجارة الدولية، مما يجعل بكين تبذل جهوداً كبيرة لتأمين هذه المنطقة الجغرافية خوفاً من حصار من قبل دول أخرى.⁽²⁾

لقد أصبح واضحاً، أن مصالح الصين في هذه المنطقة هي ضمان إمداد الموارد، والحفاظ على طرق التجارة، وتطوير طريق الحرير البحري، الذي تعترزم من خلاله تحدي الهيمنة الغربية في الأسواق الدولية وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، الهدف في هذا المجال هو حماية خطوط الاتصال البحرية الخاصة بها، ولهذا طورت بكين إستراتيجية أطلق عليها العديد من المحللين اسم «عقد اللؤلؤ»، بموجب هذه الإستراتيجية، ولنجاح هذه الإستراتيجية سعت الصين إلى زيادة نفوذها العسكري والاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة من خلال تطوير البنى التحتية وإقامة تحالفات مع الدول الساحلية في المحيط الهندي.

كما أنه في منطقة القرن الأفريقي، أنشأت الصين أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي، وبهذه الطريقة تزيد من تواجدتها في منطقة ذات أهمية إستراتيجية حيوية، حيث يقع مضيق باب المندب هناك عند مدخل البحر الأحمر والطريق الذي يربط آسيا بأوروبا عبر قناة السويس، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الصين باستثمارات كبيرة مع الدول الأفريقية المطلة على السواحل الهندية، ولا سيما كينيا وجنوب إفريقيا.⁽³⁾

يوجد عنصر حيوي آخر في الإستراتيجية الصينية هو بناء ميناء جوادر في باكستان، حيث استثمرت الصين بكثافة في هذا الميناء، لأنها جزء من الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، تقع

(1) بدون كاتب، الصين والهند وصراع النفوذ، مقالة الواشنطن بوست، منشورة بتاريخ 27/11/2021، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/politics/2011/11/27> / تاريخ الزيارة: 2024/7/7.

(2) الصين والهند وصراع النفوذ، المصدر السابق.

(3) زكريا محمود، القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب (دراسة)، نشرت بتاريخ: 2020/10/28، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:

/ . تاريخ الزيارة: 2024/7/10. <https://www.pharostudies.com>

في منطقة ذات قيمة إستراتيجية كبيرة بين الشرق الأوسط وباكستان وآسيا الوسطى، يربط الميناء مباشرة الأراضي الصينية بالمحيط الهندي من خلال الطرق السريعة والسكك الحديدية، وهذا يعني أيضاً ارتباطاً بطريق الحرير البحري.⁽¹⁾

أقامت الصين كذلك، علاقات اقتصادية مع جزر المالديف وهي دولة انضمت إلى مبادرة طريق الحرير الجديد في عام 2014، تمثل هذه الجزر بؤرة رئيسية للمنافسة الجيوستراتيجية بين الهند والصين. وفي عام 2018 فاز المرشح الأكثر تفضيلاً للمصالح الهندية بالانتخابات المالديفية، ومع ذلك، بالنظر إلى أن الاستثمارات الصينية تمثل 80% من ديون جزر المالديف، فمن المحتمل جداً أن تستمر بكين في الحفاظ على نفوذها. إلا أنه في الانتخابات التالية انقلبت التحالفات السياسية المؤيدة للهند لصالح الصين، وفي خطوة تُعد جزءاً من حملة أجراها رئيس المالديف «محمد موزو» منذ توليه منصبه عام 2023 لتطوير علاقات أوثق مع الصين، عقب حملته الانتخابية «India Out» التي وعدت بسحب القوات الهندية من الأراضي المالديفية وإعادة تأكيد السيادة الوطنية «المفقودة» وقعت جزر المالديف اتفاقاً عسكرياً مع الصين في تحول إضافي بعيداً عن الهند. وقد قامت الصين على نحو متزايد بتوسيع وجودها في جزر المالديف، وبشكل أكثر وضوحاً من خلال مشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق، مثل جسر الصداقة بين الصين وجزر المالديف الذي تبلغ تكلفته 200 مليون دولار.⁽²⁾

عملت الصين على تطوير العلاقات مع بنغلاديش، التي وافقت على الانضمام إلى مبادرة طريق الحرير الجديد وبناء نفق كارنافولي الذي ستنتهي الأعمال به في تشرين الأول من العام 2024. فقد راهنت دكا على الصين باعتبارها قطباً آسيوياً هاماً وقوة اقتصادية عالمية، فسارعت للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق كالعديد من الدول النامية الأخرى. فعقدت اتفاقيات ثنائية مع الجانب الصيني كي تحصل على التمويل الإنمائي والقروض الميسرة بأشكال مختلفة أخرى.⁽³⁾

تحقق التوسع الصيني كذلك في ميانمار، وتحديداً في خليج البنغال، وتمكنت الصين من تطوير منطقة اقتصادية خاصة وبناء ميناء من خلال إقامة روابط بين هذه الإنشاءات والأراضي الصينية، حيث تعمل الصين على تقليل اعتمادها على مضيق ملقا لواردات الغاز والنفط. وتسعى إلى فرض سيطرتها على السفن التي تمر عبر خليج البنغال، باتجاه مضيق ملقا. أخيراً يمتد «عقد اللؤلؤ» عبر بحر الصين الجنوبي وتشكل جزيرة هاينان قاعدة عسكرية صينية وأول لؤلؤة إستراتيجية

(1) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة...، مصدر سبق ذكره، ص 284.

(2) ميرال حسين، التدايعات المحتملة للاتفاق الدفاعي بين الصين والمالديف، مقالة بتاريخ 7/مارس/2024، على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الزيارة: 2024/7/8: <https://www.interregional.com/article/2305/Ar>.

(3) المدني عبدالله، مقالة بعنوان: النموذج البنغلاديشي في التعامل مع مبادرة الحزام والطريق، منشورة بتاريخ 4/أغسطس 2023، على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الزيارة: 2024/7/8: <https://middleeasttransparent.com/ar>.

لبكين.⁽¹⁾

يمكن اعتبار زيادة العلاقات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية مع جيران الهند مثل ميانمار وبنغلاديش وسريلانكا وجزر المالديف وسيلة الصين لعزل نيودلهي. ويبدو أن بكين تحاول إقامة صلة بين باكستان وجزر المالديف وميانمار وبنغلاديش في خليج البنغال لتطويق الهند. وقد تفاقم الوضع بين الصين والهند، بسبب نمو العلاقات بين الصين وباكستان. مع الأخذ في الاعتبار التنافس الكبير بين نيودلهي وإسلام أباد، وبعد أن ساعدت الصين باكستان «العدو اللدود للهند» في بناء مفاعلين نوويين، ودعمت بشدة الطرح الباكستاني في الخلاف حول قضية كشمير، كل هذه التحالفات تمثل بالنسبة للهند تهديداً كبيراً، ما يزيد في الاعتقاد أن الصين تقوم بمساعدة باكستان بتحديث قواتها البحرية.⁽²⁾

وفي إطار الصراع بين الصين والهند حصل الصدام العسكري في حزيران من العام 2020 وخاض البلدان مواجهة عسكرية دامية وإن كانت محدودة، وهي ليست المرة الأولى التي تخوض الهند والصين فيها اشتباكات مباشرة عند المنطقة الحدودية. وكانت آخر المواجهات قد وقعت عام 2017. ولم تخل هذه المواجهات من عملية جس النبض واختبار مدى القدرة على فرض السيطرة في المنطقة والمحيط الإقليمي.⁽³⁾

اتبعت الهند إستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية والدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق وجنوب شرق آسيا من خلال تطوير إستراتيجيتها «التوجه شرقاً»، وقامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة على أنها عامل استقرار هناك وثقل موازن للصين، وتوجيه أنظار دول المنطقة نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها الاقتصادية مع دول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع عملية تنميتها، وبطريقة أكثر شمولاً تبحث الهند عن الحصول على بُعد آسيوي أوسع من خلال الاندماج في التنظيمات الإقليمية، مثل منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (APEC)، ومنتدى آسيان الإقليمي (ARF)، ومجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي (CSCAP).⁽⁴⁾

أصبحت عملية النظر إلى الشرق أسهل بالنسبة للهند من خلال ظاهرة مشابهة لما كان يحدث في جنوب آسيا، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين هي القوة المهيمنة في جنوب شرق

(1) بدون كاتب، مقالة بعنوان: «الصراع الجيو إستراتيجي بين الهند والصين بالمحيط الهندي» ص(6)، منشورة بتاريخ 31 يوليو 2022، على الموقع الإلكتروني:
تاريخ الزيارة: 2024/7/10. <https://anbaaexpress.ma>.

(2) محمد منى هاني، تداعيات التنافس الصيني الهندي، مصدر سبق ذكره، ص 361 - 362.

(3) غوبتا براكريتي، الهند والصين صراع النفوذ في جنوب آسيا، الاشتباكات الأخيرة أكبر من مجرد نزاع حدودي، صحيفة الشرق الأوسط، منشور بتاريخ 2020/6/20، على الموقع الإلكتروني:
تاريخ الزيارة: 2024/7/10. <https://aawsat.com/home/article/2343761>.

(4) Cordonnier Isabelle. "L'Inde et La Chine: la rivalité de deux titans" Défense Nationale: 53eme année. n° 10, Octobre 1997. p. p. 129, 130.

آسيا، وتصورت الهند بصفقتها ثقلاً موازناً محتملاً للصين. وفي المحيط الهندي، وبعد ان بدأت الصين سياسة «عقد اللؤلؤ» لمواجهة الهند من خلال انشاء موانئ بحرية لاستخدامات الصين الخاصة، مما يشكل تهديداً أمنياً للهند فقد تصدت الهند لهذه السياسة من خلال الإفادة من تقديم الخدمات لدول المنطقة، والسعي إلى بناء قوة بحرية مضاعفة وأكثر قوة من قبل، كما أنها انتهزت الفرصة لبناء الثقة المتبادلة والتعاون الأمني مع دول جنوب شرق آسيا وأجرت عدة مناورات بحرية مع فيتنام وتايلاند والفلبين في بحر الصين الجنوبي، وهي منطقة تعدها الصين ساحتها الخلفية أضف إلى أن الهند تتسق مع أندونيسيا وتايلاند للقيام بدوريات في المحيط الهندي.⁽¹⁾

لقد عززت الدولتان قوتها العسكرية ونفوذها الاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة. ويبدو أن الهند والصين حاولتا إقامة سياج جيوسياسي ضد الطرف الآخر، بهذا المعنى ستحاول الصين محاصرة الهند لتقويض فرصها في القيادة الإقليمية عن طريق البحر، من جانبها ترد الهند على الصين بتطوير جيوسياسي مماثل في محاولة لتجاوز «عقد اللؤلؤ» الذي فرضته بكين.

تتمتع الهند بميزة جغرافية في المنطقة، بينما تعتمد الصين على حلفائها وقواعدها البحرية للوصول إلى المحيط الهندي فإن أراضي الهند تربطها مباشرة بهذه المياه وتساعد هذه الميزة في موازنة المنافسة على الرغم من دونية الهند العسكرية مقارنة بالصين. وقد استفادت الهند من موقعها الجغرافي، فعززت قواعدها البحرية في المحيط الهندي، مما جعل البلاد أكثر قدرة على تعطيل خطوط الاتصال البحرية للصين بين الخليج العربي ومضيق ملقا، وصولاً إلى محاولة تأسيس هيمنتها في خليج البنغال.⁽²⁾

يمكن القول بأن هناك معضلة أمنية بين الهند والصين، ولهذا السبب، يمكن اعتبار الإجراءات التي تتخذها دولة ما لزيادة أمنها تهديداً من قبل الدول الأخرى، ما يجعلهم يشعرون بأمان أقل، ويجعلهم يسعون أيضاً إلى زيادة أمنهم. وعلى الرغم من أن أفعال الصين كانت تهدف فقط إلى زيادة درجة أمنها، إلا أن الهند تشعر أن أمنها قد انخفض بسبب وجود بكين، ونتيجة لذلك، تعزز وجودها العسكري والاقتصادي في المنطقة، الأمر الذي يجعل الصين تخشى من حصار طرقها التجارية، مما يدفعها كذلك إلى زيادة قدراتها العسكرية في المنطقة. وتتفاقم دوامة العسكرة هذه بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وحالة عدم اليقين وعدم الثقة في تصرفات الطرف الآخر.

يمكن أن نستنتج، أن العلاقة الصينية الهندية هي مزيج من التنافس والتعاون، فكما يتصارع العملاقان من أجل النفوذ والقوة في آسيا، فهما يشتركان من جانب آخر في الكثير من المصالح والتي تتمثل في حفظ الاستقرار الإقليمي واستغلال الفرص الاقتصادية إلى اكتشاف الأسواق الجديدة. فضلاً عن الحصول على مصادر الطاقة وتحسين التجارة الإقليمية، على الرغم من التعاون والتنسيق الذي تسعى إليه الهند مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) محمد منى هاني، تداعيات التنافس الصيني الهندي، مصدر سبق ذكره، ص 359.

(2) مقالة: الصين والهند وصراع النفوذ، مصدر سبق ذكره، ص (11).

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الإستراتيجية النفطية تمثل عاملاً محورياً في تشكيل طبيعة العلاقات بين الصين والهند، حيث تتقاطع مصالح البلدين في ظل تزايد الطلب على الطاقة وسعي كل منهما إلى تأمين مصادر نفطية مستقرة ومتنوعة، وقد أدت المنافسة على الموارد النفطية سواء في الشرق الأوسط أو إفريقيا أو آسيا الوسطى إلى بروز مظاهر تنافس جيوسياسي واقتصادي، انعكس في بعض الأحيان على توتر العلاقات الثنائية وتضارب الأولويات الاستراتيجية.

كما أنه من الواضح أن هذه المنافسة لم تخلُ من فرص للتعاون حيث دفعت التحديات المشتركة المرتبطة بأمن الطاقة إلى تبني سياسات أكثر براغماتية، شملت هذه السياسات التنافس تارةً والتنسيق تارةً أخرى في الاستثمارات الخارجية والمشاركة في بعض المبادرات متعددة الأطراف. كما أسهم الاعتماد المتزايد على النفط المستورد في تعزيز الحوار بين البلدين حول قضايا الاستدامة وتوزيع مصادر الطاقة، ولم يستبعد قيام أعمال عسكرية متكررة.

انطلاقاً من ذلك، تشكل السياسات الإستراتيجية النفطية للصين والهند سلاحاً ذا حدين، فهي من جهة عامل تنافس يؤثر في ميزان القوى الإقليمي والدولي، ومن جهة أخرى محفز محتمل للتعاون إذا ما أرادت الدولتان الحفاظ على المصالح المشتركة. ويبقى مستقبل العلاقات بين البلدين مرهوناً بقدرتهما على إدارة هذا التنافس ضمن أطر دبلوماسية واقتصادية توازن بين متطلبات الأمن الطاقوي والاستقرار الإقليمي.

تخلص هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

- تُعد الإستراتيجية النفطية عنصراً رئيسياً في السياسة الخارجية لكل من الصين والهند، نظراً لاعتمادهما الكبير على النفط المستورد لدعم النمو الاقتصادي.
- أسهم التنافس على مصادر النفط الخارجية في تعزيز الطابع التنافسي للعلاقات بين البلدين، خاصة في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا.
- رغم هذا التنافس، أظهرت الدراسة وجود فرص للتعاون في مجال أمن الطاقة، خصوصاً في ظل التحديات المشتركة المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والأزمات الدولية. (الاستفادة من النفط الروسي).
- تؤثر الإستراتيجية النفطية بشكل غير مباشر في مواقف الصين والهند السياسية والإقليمية، وتستخدم كأداة لتعزيز النفوذ الدولي.

ثانياً: التوصيات

- 1- تعزيز الحوار السياسي والتنسيق الثنائي بين الصين والهند في قضايا الطاقة لتقليل حدة

التنافس .

2- تشجيع التعاون والاستثمار المشترك في قطاع النفط والغاز خارج حدود البلدين .

3- تنويع مصادر الطاقة والتوسع في البدائل، بما يعزز أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي .

4- دعم الأطر الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الطاقة بما يخدم الاستقرار في العلاقات الدولية .

إن الصين ونتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع فضلاً عن الزيادة في عدد السكان، إضافة إلى الاستخدامات الواسعة للطاقة والتي بدأت تدخل في شتى مجالات الحياة، شهدت تنافساً إقليمياً على مصادر الطاقة وخاصة فيما يتعلق بقطاع النفط، وهذا قد ولد انعكاسات واسعة على علاقات الصين مع الدول في محيطها الإقليمي، ولم تقتصر هذه الانعكاسات على علاقاتها الإقليمية وإنما تتعدى إلى علاقاتها على المستوى الدولي، فهل ستكون الصين قطباً دولياً منافساً؟ هل يمكن أن يؤثر الصعود الصيني في مستقبل النظام الدولي؟ هذه التساؤلات تدفعنا لطرح الإشكالية حول: «مستقبل النظام الدولي في ظل الصعود الصيني والحاجة إلى النفط».

المصادر والمراجع

الكتب بالعربية

1. باجباي شاييتج، البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة «، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2012.
2. جاف أمي مايرز و ميدلوك كينيث، تجارة الطاقة في آسيا: نظرة عامة، في أسواق الطاقة الآسيوية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005،
3. خان ظفر الإسلام، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، PDF.
4. دندن عبد القادر، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الأبعاد والانعكاسات الإقليمية)، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2016.
5. دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: (آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014.
6. سينج أبهجيت، « تطور الوضع البحري للهند في المحيط الهندي: الفرص المتاحة أمام منطقة الخليج»، نظرة تحليلية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، آب 2020. PDF.
7. هاشم نوار جليل، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2011،

الكتب بالأجنبية

8. Chary Srinivas. "The eagle and the peacock: U.S foreign policy toward India in dependence". Studies in conflict and terrorism: Vol 19, n° 4, October- December 1996
9. Malik J. Mohan. "India's response to China's rise". In: Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009
10. Sharma Devika. "Energy in India's national security strategy". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi

مجلات

1. الراوي عبد العزيز مهدي، العلاقات الصينية - الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، 2010،
2. سليم محمد السيد، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسة الدولية، العدد (183)، المجلد (46)، يناير، 2011.

3. عبد العال عبد الرحمن، الرؤية الهندية للتحدي الصيني، السياسة الدولية، العدد (183)، المجلد (46)، يناير، 2011.
4. محمد منى هاني، مسار العلاقات الصينية الهندية بعد عام (2013) - الفرص والتحديات، مجلة العلوم السياسية، العدد 64، القاهرة، كانون الأول 2022، ص ص 30 - 31.
5. محمد منى هاني، تداعيات التنافس الصيني الهندي على النظام الأمني الاقليمي لجنوب وجنوب شرق آسيا في ضوء العولمة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 50، العدد 2، 2023.
6. Ashraf Tariq Mahmud, "Afghanistan in Chinese Strategy Toward South and Central Asia". PDF, China Brief: Volume 8, Issue 10
7. Cordonnier Isabelle. "L'Inde et La Chine: la rivalité de deux titans" Défense Nationale: 53eme année. n° 10, Octobre 1997

مواقع إلكترونية:

- 1) إسماعيل نهاد، مقالة بعنوان: الهند تنافس الصين للاستثمار نفطيا في الشرق الأوسط وسط دعوات لتعزيز التعاون الآسيوي، على الموقع الإلكتروني:
[http://www.aawsat.com/details.asp?article&283865=](http://www.aawsat.com/details.asp?article&283865)
- 2) جودة محمود خليفة، مقالة بعنوان: أبعاد وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي (2010-1990)، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.democraticac.de/wordpress/archives4674/>
- 3) سلطان أحمد، مقالة بعنوان: أمن المضائق البحرية: كيف ينعكس ذلك على أمن الطاقة العالمي؟ المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، على الموقع الإلكتروني:
<https://ecss.com.eg/39381/>
- 4) شلش مصطفى، الخنق عبر المياه.. السياسة الصينية تجاه الهند، مركز الدراسات العربية الأوراسية، على الموقع الإلكتروني:
<https://eurasiaar.org/>
- 5) الصاوي عبد الحفيظ، مقالة بعنوان: دوافع استيراد الصين والهند للنفط الروسي، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.alaraby.co.uk/economy/>
- 6) العلاقات الاقتصادية بين الصين والهند، على الموقع الإلكتروني:
<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id.1390840/>
- 7) عوض جابر سعيد، مقالة بعنوان: « الهند الإقليمية والدولية » مركز دراسات الجزيرة، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700>

- 8) غوبتا براكريتي ، الهند والصين صراع النفوذ في جنوب آسيا، الاشتباكات الأخيرة أكبر من مجرد نزاع حدودي، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/home/article/2343761>
- 9) المدني عبدالله، مقالة بعنوان: النموذج البنغلاديشي في التعامل مع مبادرة الحزام والطريق، على الموقع الإلكتروني: <https://middleeasttransparent.com/ar/>
- 10) مردان باهر، العلاقات الصينية/الهندية، بكين 2014. على الموقع الإلكتروني، http://www.academia.edu.2014_/6003445/
- 11) مصطفى أحمد، مقالة بعنوان: هل تصبح الهند أكبر مستورد للنفط في العالم؟ على الموقع الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node/546526/>
- 12) مقالة: التنين الصيني والفيل الهندي والسباق على موارد الطاقة، مقالة على الموقع الإلكتروني: <https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/10110>
- 13) مقالة بعنوان: « الصراع الجيو إستراتيجي بين الهند والصين بالمحيط الهندي » على الموقع الإلكتروني: <https://anbaaexpress.ma/2022/07/>
- 14) مقالة بعنوان: الصين والهند وصراع النفوذ، مقالة واشنطن بوست، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/politics/2011/11/27/>
- 15) مقالة بعنوان: الطلب على المنتجات النفطية بالصين بلغ ذروته في 2023، عن الموقع الإلكتروني: <https://www.skynewsarabia.com/business/1740713>
- 16) مقالة بعنوان: هل يمكن أن تصبح الهند أكبر محرك للطلب العالمي على النفط بدلاً من الصين؟ على الموقع الإلكتروني: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id1700639/>
- 17) مقالة: سباق عمالقة بين التنين الصيني والفيل الهندي، مقالة على الموقع الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node%/499161/>
- 18) ناصر التميمي، الصين والهند في الخليج تعاون أم صراع، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabiya.net/views/2013/01/20/261460.htm>

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: الصعود الهندي والسباق مع الصين نحو مصادر الطاقة

المبحث الأول: التنافس والتعاون في العلاقات الصينية - الهندية

المبحث الثاني: التسابق بين الصين والهند للوصول إلى مصادر الطاقة

الفصل الثاني: السياسات الخارجية لضمان أمن الطاقة

المبحث الأول: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي

المبحث الثاني: التنافس الجيوستراتيجي بين الصين والهند في المحيط الهندي

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

المصادر والمراجع

فهرس المحتويات